المشهد الجنوبي الأول

" حصاد الأسبوع "

العدد الواحد والخمسون ٢٧ \ ١ \ ٢٠٢١م

اتهموه بمخالفة القانون..قضاة ومحامون يهاجمون قرارات هادي الاخيرة

نفط شبوة.. عنوان لأزمات الجنوبيين ونهب لإخوان الشرعية

تحريض باتيس وهجوم القرني..القليل من ماتحمله الشرعية والإخوان للجنوب

مليشيا الإصلاح تواصل عملية التجريف للوظائف بشبوة والبدلاء من الجماعة !

المجلس الانتقالي يهددط هادي: التراجع عن القرارات أو الخطوات المناسبة

الدكتور "الاعوش" ونادي القضاة الجنوبي يقاضون الرئيس هادي

رفع النائب العام للجمهورية المبعد " د علي الاعوش" ونادي القضاة الجنوبي دعوى مستعجلة بوكالة المحامي د.صالح مهدي عبدالله حنتوش ضد رئيس الجمهورية المشير عبدربه منصور هادي

امام المحكمة الادارية الابتدائية م/عدن

دعوى ادارية مستعجلة رقم (.....) لعام ١٤٤٢هجرية

: المدعي الاول

الدكتور / علي الاعوش

. النائب العام موطن إقامته / م/عدن

/المدعي الثاني

نادي القضاه الجنوبي

الموطن الدائم: م/ عدن خورمكسر

: بوكالتنا

المحامي د/ صالح مهدي عبدالله حنتوش العولق

ضد

:المدعي عليه

رئيس الجمهورية

المشير / عبدربه منصور هادي

موطن الاقامه الدائم/ قصر معاشيق كريتر م/ عدن

. الموطن المختار /الرياض السعوديه

الموضوع / عريضة الدعوى الادارية المستعجلة : إلغاء القرار الجمهوري رقم (٤) لسنة ٢٠٢١م بتعيين اللواء د.احمد احمد صالح موساي نائباً عاماً للجمهورية

فضيلة القاضي رئيس المحكمه الاداريه الابتدائية م/ عدن .....المحترم

يتقدم المدعي الاول د. علي الاعوش والمدعي الثاني نادي القضاه الجنوبي بالشكر والتقدير الواجبين لعدالتكم ويود أحاطتكم بوقائع وأسباب الدعوى المستعجله واسانيدها القانونيه وتوضيحها وع النحو الآتي:

أصدر رئيس الجمهورية القرار الجمهوري بتعيين اللواء د. احمد احمد صالح الموساي نائباً عاماً للجمهوريه وهو ما يتنافى مع استقلالية القضاء من حيث التعيين والعزل ولذلك يعد القرار باطل بطلاناً مطلقاً ومتعلق بالنظام العام للأسباب التاليه :

اسباب بطلان القرار

أن صدور القرار الجمهوري رقم(٤)لسنة ٢٠٢١م يعد مخالفه صريحه لأحكام النصوص الدستوريه بالمواد (١ ١٠٥/١٠٩/١١٠/١٤٩/١٥٠/١٥١/١٥٢/١٦٠ من دستور الجمهوريه اليمنيه وتعديلاته .

2) بطلان القرار الجمهوري بتعيين ضابط شرطة كنائب عام جديد للجمهوريه لمخالفة ذلك الإجراءات و الشروط الواجب توافرها في التعيين والعزل والنقل وغيرها حسبما هو مبين في نصوص الدستور وقانون السلطه القضائيه؛ . واما خلاف ذلك فإنه يعد انتهاك صارخ على استقلالية القضاء والخشيه من عسكرة القضاء

3) أن القرار الجمهوري يخالف مبادئ فصل السلطات للدوله استناداً للباب الثالث من الدستور الخاص بتنظيم سلطات الدوله والفصل الثالث الخاص بالسلطه القضائيه استناداً للمواد ١٤٩/١٥٠/١٥١/١٥٢ من الدستور .

4) ان القرار الجمهوري رقم (٤) يشوبه عيب المحل كونه خالف نص الماده (٦٠) من قانون السلطه القضائيه رقم (١)لسنة ١٩٩١وتعديلاته بالقانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٣م والتي تنص على ان :(يعين النائب العام والمحامي العام بقرار من رئيس الجمهوريه بناء ع مقترح رئيس المجلس بعد موافقة اعضاء المجلس)

5) أن صدور القرار الجمهوري يراد به الزج بالسلطه القضائيه في أتون الصراع السياسي في البلاد لتحقيق غاية سياسيه فيما المفترض تحييد القضاء عن الصراع السياسي .

6) أن القرار لايستند لاي اسباب موضوعيه اوقانونيه تستدعي عزل النائب العام السابق الدكتور علي الاعوش لمخالفة قرار العزل نص الماده (١٥١) من الدستور الذي جاء فيها بالقول:

((القضاه وأعضاء النيابه العامه غير قابلين للعزل الا في الحالات والشروط التي يحددها القانون ولايجوز نقلهم من السلك القضائى إلى وظائف غير قضائيه الا برضاءهم وبموافقة المجلس.....))

7) أن صدور القرار الجمهوري رقم (٤) يتناقض مع المعايير والمبادئ الاساسيه الدوليه والتي تنص ع ضمان احترام واستقلال السلطات القضائيه استناداآ لما جاء في مؤتمر الأمم المتحده السابع المنعقد في ميلانو سبتمبر ١٩٨٥م والذي اعتمدت توصياته الأمم المتحده بموجب القرار الدولي رقم (٣٢)المؤرخ في ١٩٨٥/١١/٢٩م والتي تؤكد على :أنه ينبغي أن يسير تنظيم وإدارة شؤون القضاء بكل بلد ع هدى تلك المبادئ التوجيهيه ؛ وأن تضع الحكومات في أولوياتها تلك المبادئ وتحويلها إلى واقع ملموس عند إختيار القضاه وأعضاء النيابات وان تكفل الدوله استقلال السلطات القضائيه وفق ما ينص عليه دستور البلد وقوانينه ؛ وكذا ماذهب إليه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيه والسياسيه لعام ٦٦م

7) ان انتهاك الدستور وقانون السلطه القضائيه والمعايير الدوليه الخاصه بمبادئ احترام و استقلالية القضاء يعرض رئيس الجمهوريه للمساله القانونيه استناداآ للماده(١٢٨)من الدستور في حالة حدوث إنتهاك للدستور والى الماده (٤)من القانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٥م بشأن إجراءات اتهام ومحاكمة شاغلي وظائف السلطه التنفيذيه العليا في الدوله .....ولذلك

وبناء على ماتقدم تأسيسه من وقائع وأسباب واسانيد قانونيه وحجج يلتمس المدعي من عدالة المحكمه الموقره الاستجابه لطلباته العاجله وع النحو الآتي: :

ا) قبول الدعوى الاداريه المستعجله لوجاهتها قانوناً استناداآ للمواد ٢٣٨/٢٣٩/٢٤٠/٢٤١/٢٤٢من قانون المرافعات والتنفيذ المدني النافذ .

2) الحكم القضائي المستعجل بإلغاء القرار الجمهوري رقم(٤) لسنة٢٠٢١ الصادر من رئيس الجمهوريه بجميع مواده .

3) إلزام الرئاسه والسلطه التنفيذية باحترام السلطه القضائيه بهيئاتها وعدم التدخل في شؤونها خلافآ للدستور وقانون السلطه القضائيه.

4) الامر باستمرار النائب العام السابق د.علي الاعوش بوظيفته القضائيه ولايجوز عزله الا وفقآ الإجراءات المحدده في الدستور وقانون السلطه القضائيه.

5) ماتراه عدالة المحكمه من أوامر اخرى لصيانة وحماية السلطه القضائيه واستقلالها وفقاً للدستور والقوانين النافذه . ودمتم رمزآ للعداله والانصاف .

مقدم الدعوى المستعجله المدعي ١) د. علي الاعوش. النائب العام للجمهوريه

٢) نادي القضاه الجنوبي .

:بوكالتنا

المحامي د.صالح مهدي عبدالله حنتوش العولقي

نفط شبوة.. عنوان لأزمات الجنوبيين ونهب لإخوان الشرعية

فيما تواصل المليشيات الإخوانية الإرهابية العمل على نهب الثروات النفطية التي تزخر بها شبوة، فإنّ المحافظة الغنية بهذه الثروة تعيش على وقْع أزمات معيشية في هذا الإطار.

ومنذ فترات طويلة، تعاني محافظة شبوة، من سياسات ربحية جشعة تقوم بها مليشيا الإخوان، عبر استغلال النفط لتضخيم ثروات قيادات المليشيات.

وفي الفترة القليلة الماضية، تفاقمت أزمة الغاز المنزلي في جميع مناطق محافظة شبوة، خلال الفترة الأخيرة، بالتزامن مع قيام بعض المحال ببيع الأسطوانات بأسعار مُضاعفة.

وأفاد مواطنون في محافظة عتق، بأنّهم يبحثون عن أسطوانات الغاز منذ أيام دون العثور عليها، ما دفع بعض أبناء المحافظة النفطية إلى اللجوء للحطب لإعداد الطعام، وأنهم يقضون أوقاتًا طويلة في طوابير أمام محال بيع الغاز؛ للحصول على أسطوانات الغاز.

وبحسب شهود عيان، فقد ارتفعت أسعار البنزين منذ بدء التهريب من ميناء قنا، إلى ٨ آلاف ريال للجالون ٢٠ لترًا، في وقتٍ كان سعره ٦٦٠٠ ريال فقط، وقد أرجع مصدر، أسباب ارتفاع أسعار المحروقات إلى فرض سلطة شبوة الإخوانية، زيادة بالضرائب على المحروقات.

معاناة محافظة شبوة في هذا الإطار أمرٌ لا يثير أي استغراب، فالسلطة الإخوانية المحتلة لمحافظة شبوة دأبت على افتعال الكثير من الأزمات النفطية وذلك من أجل افتعال المشكلات أمام المواطنين بغية تكثيف الأعباء عليهم بشكل كبير.

السلطة الإخوانية لم تكتفِ بصناعة هذه الأعباء، لكنّها أخذت على عاتقها العمل على نهب ثروات شبوة النفطية، ضمن مخطط عبثي يقوده المحافظ الإخواني محمد صالح بن عديو الذي أشرف بنفسه على ارتكاب هذه الجرائم.

الأكثر من ذلك أنّ المليشيات الإخوانية دخلت في خلافات حادة فيما بينهم في تصارع خبيث من أجل نهب هذه الثروة النفطية، في تكالب مشبوه فضح خبث نوايا تنظيم الإخوان الإرهابي ومساعيه سيئة السمعة على تكوين ثروات ضخمة.

الأمر لا يقتصر عند هذا الحد، فالأكثر من ذلك أنّ المليشيات الإخوانية تقوم بتهريب ثروة شبوة النفطية إلى مناطق سيطرة الحوثيين، وهي جرائم خبيثة فضحت علاقات التقارب واسعة النطاق التي تجمع بين هذين الفصيلين.

وفي دليل على هذا الخبث الإخواني، قامت المليشيات الإخوانية مؤخرًا، بتأسيس خط تهريب للمشتقات النفطية ينطلق من محافظة حضرموت مرورًا بشبوة وصولًا إلى مليشيا الحوثي الإرهابية في صنعاء، علمًا بأنّ شبكة التهريب تعمل لحساب شراكة بين محافظ شبوة الإخواني المدعو بن عديو، وزعيم مافيا احتكار النفط المدعو أحمد العيسي.

عشرات القتلى والجرحى في انفجارين بالعاصمة العراقية بغداد

. سقط اليوم الخميس، أكثر من ٦١ قتيلا وجريحا جراء انفجارين ضربا العاصمة العراقية بغداد

وقالت مصادر اعلامية إن انتحاريان فجرا نفسهما في سوق لبيع الملابس بساحة الطيران وسط بغداد، مضيفا أن انفجارا ثانيا أعقب الأول حدث على بعد مئات الأمتار في منطقة الباب الشرقي.

وأشارت إلى أن الانفجار الأول كان بواسطة حزام ناسف وسط سوق مكتظة، مؤكدا أن السلطات الأمنية سارعت بعد الانفجارين إلى إغلاق المنطقة الخضراء الحكومية ومنع دخولها لغير حاملي تصاريح الدخول.

قرارات هادي تربك المشهد في الجنوب والإنتقالي يعتزم تفعيل الإدارة الذاتية

تسببت قرارات الرئيس هادي الأخيرة في ارباك المشهد بالجنوب بعد ان بدأت الأمور تتجه نحو نوعا من الهدوء والاستقرار الذي لاتريده السعودية والشرعية اصلا

وقالت مصادر مقربة من قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي في عدن الانتقالي ينوي اعادة العمل بقرار الإدارة الذاتية الذي أصدرته قيادة المجلس سابقاً قبل تنفيذ الشق السياسي من اتفاق الرياض.

وقالت المصادر إن إعادة العمل بالإدارة الذاتية سيكون رداً قوياً على "تعنت الرئيس هادي وإصراره على إفشال اتفاق الرياض عبر القرارات الأحادية الأخيرة" حسب ما وصفت المصادر نقلاً عن قيادات بالمجلس سربت هذه المعلومات.

وكان المجلس الانتقالي قد أصدر بياناً هدد فيه باتخاذ خطوات مناسبة رداً على قرارات هادي الأخيرة التي رفضها الانتقالي ووصفها بالانقلاب الصارخ والفاضح على اتفاق الرياض.

المصادر لفتت إلى أن خطوة الانتقالي مزعجة للسعودية التي فرضت على هادي تعيين بن دغر في منصب رئيس مجلس الشورى، مشيرة إلى أن الرياض تسعى لإعادة بن دغر إلى عدن على الرغم من رفض المجلس الانتقالي الجنوبي تعيينه.

النخبة الشبوانية تحمل سلطة شبوة الاخوانية مسؤولية الاغتيالات التي تلاحق جنودها

نعت قيادة النخبة الشبوانية وضباط وصف وأفراد ممثلة بالقائد محمد سالم البوحر قائد النخبة الشبوانية /اللواء الثاني استشهاد الجندي البطل زكرياء العاقل باعوضة الذي اغتيل صباح الخميس على يد عناصر الغدر الإرهابية في مدينة جول الريدة بمديرية ميفعة ،

حيث اقدم مسلحون باطلاق وابلاً من الرصاص على الجندي البطل زكرياء العاقل واردوه قتيلاً على الفور ولاذوا بالفرار الى جهة مجهولة وقد قام المواطنين بنقل جثمان الجندي البطل زكريا العاقل الى مستشفى المدينة العام وسط صمت وتجاهل وتواطؤ من قبل القوات الأمنية التابعة لمليشيات الاخوان المتواجدة في المدينة اتجاه حادثة الاغتيال و اغتيالات سابقة لجنود النخبة الشبوانية دون أن تحرك ساكنا.

وعليه اننا في قوات النخبة الشبوانية نحمل المسؤولية الكاملة مايحدث من اغتيالات مستمرة لجنود النخبة الشبوانية واعتقالات تعسفية قوات الشرعية المتواجد في محافظة شبوة وحزب الإصلاح بقيادة محافظ المحافظة محمد صالح بن عديو ،

بعد رفضها أبناء المحافظة.. إدارة مستشفى عتق يتعاقد مع ١٢ ممرض من الجوف

تعاقدت إدارة مستشفى عتق العام التابعة لميليشيا الاصلاح الإخوانية الإرهابية المحتلة لمحافظة شبوة مع ١٢ ممرض من محافظة الجوف، براتب يزيد عن مائة وعشرون الف ريال يمني شهرياً دون المكافأت والحوافز التي سوف يحصلون عليها من المستشفى مع توفير لهم السكن والغذاء مجاناً.

وكشف مصدر طبي موثوق لـ "شبوة برس" عن وصول الممرضين المتعاقد معهم يوم امس الاحد ١٧ يناير ٢٠٢١م لمدينة عتق، حيث تم تسليمهم السكن في ثلاثة أجنحة بفندق الفخامة السياحي، وسوف يبدأون بالعمل في المستشفى خلال اليومين القادمين.

وأشار المصدر بأن إدارة المستشفى ممثلة في المدير الجديد خالد محسن العياشي خريج كلية الطب عام ٢٠١٩ والذي يملك رتبة ضابط في اللواء ١٦٣ مشاة ونائبه محمد سالم سويدان الضابط في اللواء ٢١ ميكا، رفضت مقترح طرحته عليهم بعض الشخصيات الإجتماعية بشأن التعاقد مع الخريجين من أبناء شبوة بدلاً عن التعاقد مع احد آخر من خارج المحافظة طالما وجميعهما يحملون المؤهل ذاته، وجاء ذلك الرفض بحجة ان لديهم أوامر من القيادة العلياء.

ويأتي مقترح الشخصيات الإجتماعية بهدف تهدئة الشارع الشبواني الرافض للأسلوب الحزبي والغير قانوني من قبل إدارة المستشفى التي شنت مطلع شهر يناير الجاري حملة إقصاء وتسريح أبرز كوادر المحافظة في مجال الطب من دكاترة وممرضين من كافة أقسام المستشفى، لغرض أخونة المستشفى والسيطرة عليه من خلال جلبها ممرضين ودكاترة من المحافظات الشمالية الخاضعة لسيطرة الحوثيون.

كما أكد مصدر مسؤول في مكتب الصحة بالمحافظة إلى ان الممرضين الـ ١٢ الذين تعاقد معهم مستشفى عتق العام، منهم من تخرج في عام ٢٠١٨ قسم فني صيدلة ومنهم تخرج عام ٢٠١٩ قسم فني مختبر، ومعتمدين في كشوفات المنطقة العسكرية السابعة.

الجدير بالذكر ان ميليشيا الاصلاح الإخوانية كانت قدّ سلمت المنطقة العسكرية السابعة في محافظة الجوف لميليشيا الحوثي في شهر يناير من العام المنصرم.

قيادات اللواء الثاني مشاة جبلي بشبوة تفصل عناصر المقاومة الجنوبية وتستبدلهم بعناصر اخوانيه

قطعت قيادات اللواء الثاني مشاة جبلي رواتب أفراد المقاومة الجنوبية من ابناء مديرية حبان وفصلت البعض منهم.

وقالت مصادر منتسبة للمقاومة انه تمرفصل قيادات وأفراد بالمقاومة الجنوبية مديرية حبان/شبوة من اللواء الثاني مشاه جبلي واستبدالهم بعناصر اصلاحية وشمالية من قبل اللجنة الامنية الإخوانية بشبوة برئاسة المحافظ الإخواني محمد صالح عديو .

واكدت المصادر ان هذا الاجراء التعسفي الذي قدمت عليه قادة المليشيا الإخوانية ردة فعل للمواقف الثابته لقيادة وأفراد المقاومة الجنوبية حبان ورفضها المليشيا الإرهابية والقوات الشمالية الغازية لشبوة،

المصادر اضافت بانه تم توقيف الرواتب والحرمان من اكراميات الملك سلمان من اغسطس ٢٠١٩م وعملية الفصل والاستبدال قبل شهرين، مطالبين القيادة العليا ممثلة بعيدروس الزبيدي ان يكون لهم موقف من هذه الإجراءات والانتهاكات التعسفية التي مخالفه لكل القوانين واتفاقية الرياض.

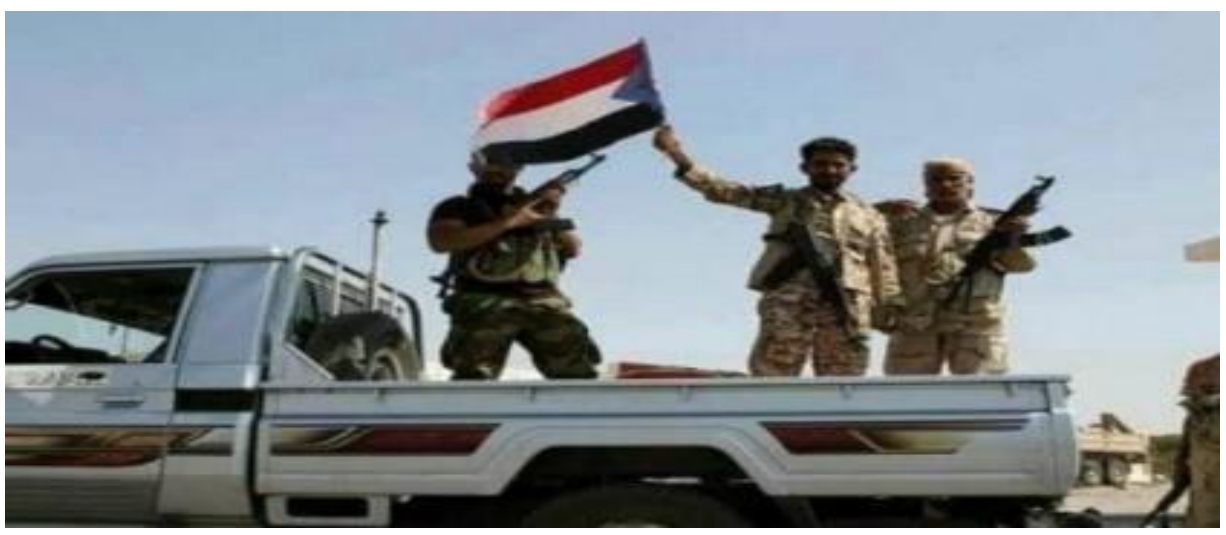

تحريض باتيس وهجوم القرني..القليل من ماتحمله الشرعية والإخوان للجنوب

لقي الهجوم الإخواني على الجنوب ودعوات قياداته لاتخاذ خطوات عسكرية لقمع الجنوبيين غضب كبير من الشارع الجنوبي اللذين اعتبرو ذلك علامات لعدم قبول الشرعية والإخوان باتفاق الرياض واستغلاله للنيل من الجنوبيين وكانت تغريدة القيادي البارز صلاح باتيس على حسابه بتويتر، والتي قال فيها "افعلها أيها الرئيس بقرار واحد واقلب المعادلة فقد ن الأوان والظروف مواتية والعدو مستنزف وشعبك منتظر وجيشك على أهبة الاستعداد وادخل التاريخ من أوسع أبوابه واجعل كل يمني في الداخل والخارج يفرح بعد حزن ويتفاءل بعد يأس ويفخر بعد عناء هيا على بركة الله" كشفت مخطط الاخوان لاجتياح الجنوب من جديد.

تغريدات القيادي باتيس والقيادي فهد القرني الذي انتهك اعراض قيادات المجلس الانتقالي خلالها قوبلت ببرودة تامة من المجلس الانتقالي وقياداته ولم يتخذو موقف حازم من هذه الهجمات التي تكشف النوايا الخبيثة للشرعية.

وتعمل قيادات الإخوان بسرية تامة على افشال اتفاق الرياض بل واستغلاله للعودة الى الجنوب حيث وقد بدأ ذلك بعودة قوات من الحماية الرئاسية الى قصر معاشيق استعدادا لتنفيذ مخططهم الدموي ضد الجنوبيين.

شبوة..إغتيال جندي من النخبة الشبوانية في ميفعة

استمرارا لعمليات الإرهاب التي يقودها الإخوان في شبوة ضد ابناء النخبة أقدم مسلحون مجهولون على اغتيال احد أفراد بميفعة النخبة الشبوانية قبل قليل امام سوق السمك بجول الريدة الواقعة بمحافظة شبوة.

وأفادت مصادر عن قيام مسلحين باطلاق النار على الجندي زكريا العاقل فيما لاذ المجرمون بالفرار لجهة غير معلومة.

وتشهد محافظة شبوة الخاضعة لسيطرة المليشيات الاخوانية انفلات امني غير مسبوق بعد رحيل قوات النخبة الشبوانية، وسط تصاعد الدعوات بطرد تلك المليشيات من كافة اراضي شبوة

مليشيا الإصلاح تواصل عملية التجريف للوظائف بشبوة والبدلاء من الجماعة !

تواصل سلطات شبوة الإخوانية اقصاء ابناء المحافظة من السلك الوظيفي وحصرها على عناصر الإصلاح حيث كشف الناشط الاعلامي محمد بن حبتور عن عملية تجريف وظيفية كبرى تقوم بها سلطات الاخوان بشبوة بهدف تمكين عناصر حزب الإصلاح من المناصب والإدارات الحساسة مشيرا الى انها ظاهرة يجب التصدي لها من كل القوى الفاعلة في المحافظة.

وقال بن حبتور ان كل من لا يتبع جماعة الإصلاح، وكل من لا يلمع هذه السُلطة ويسبّح بحمدها، ستتم محاربته وحرمانه من أي دعم، وإظهاره للرأي العام بمظهر العاجز الفاشل.

واضاف في مقاله له "لا ندافع عن أحد بعينه، ولكن لماذا لا يتم اعتماد موازنات تشغيلية لجميع المكاتب والإدارات؟ بغض النظر عن انتماء المدراء وتوجهاتهم، لماذا يجب أن يكون المدير إصلاحيا، أو من المقربين للسُلطة لكي يتم دعمه" .

ومضى بقوله " المقارنة تصبح غير عادلة بين هذا الذي لم تدعمه بريال واحد، والآخر الذي دعمته بملايين الريالات" .

واتهم بن حبتور السلطة القائمة بممارسة الخبث حيث تقوم بمحاربة الآخرين وعرقلة أعمالهم وحرمانهم من المخصصات والموازنات التشغيلية من جهة، ودعم المحسوبين على السُلطة من الجهة الأخرى، النتيجة بكل تأكيد ستكون لصالح من يملك المال.

وذكر بن حبتور مثال على حديثه حيث قال انه تمت محاربة الأستاذ علي سالم، مدير مكتب الإعلام السابق، ولم يتم دعمه ولم يرد المحافظ على مذكراته حينها، بينما تم رفد مكتب الإعلام بملايين الريالات وآلاف الدولارات مباشرة عند تعيين الإصلاحي بارحمة .

واختتم مقاله بالقول " للجميع حق العمل والتوظيف والوصول للمناصب، مركزية القرار والتلاعب بالملايين وضخها للبعض، وحرمان البعض الآخر منها، يعتبر استغلال فاضح للسلطة للترويج لمشاريع وتوجهات حزبية" .

جنود يتبعون شلال شايع يمنعون العميد المرقشي من دخول جزيرة العمال

بوجه جديد ظهرت فيه الإجهزة الأمنية التابعة للإنتقالي بعدن منعت نقطة أمنية تابعة لأمن عدن الموالية لشلال شايع المدير السابق للأمن عميد الأسرى الجنوبيين احمد عمر العبادي المرقشي من دخول جزيرة العمال في مديرية خور مكسر لاصطياد السمك.

وكشف عميد الأسرى الذي كان معتقلاً لسنوات منذ عهد الرئيس السابق علي عبدالله صالح في صنعاء وأفرج عنه الحوثيون، عن قيام أفراد نقطة حراسة جزيرة العمال في خور مكسر بعدن بمنعه من دخول الجزيرة كباقي المواطنين.

وقال المرقشي إنه ذهب مساء أمس الإثنين لاصطياد السمك في جزيرة العمال بخور مكسر، وعند مدخل الجزيرة اعترضته نقطة عسكرية تتبع صامد سناح،مضيفا أنه عرف بنفسه عند الجندي التابع للنقطة بأنه "عميد الأسرى الجنوبيين احمد عمر العبادي المرقشي" طالباً منه السماح له بالمرور لدخول الجزيرة لاصطياد السمك، وأن أفراد النقطة منعوه من الدخول وطلبوا منه الانتظار.

وأضاف أن مسؤول الحراسة قال له بأنه سيبلغ نائب قائد النقطة محمد حكيم وأنهم بانتظار الرد، وبعد فترة سمحوا له بالدخول ثم منعوه من جديد من المرور وطلبوا منه الرجوع.

وقال المرقشي في منشوره "رجعت أدراجي وأنا ألعن اليوم الذي جعل الجزيرة قطاع خاص".

وطالب المرقشي في منشوره محافظ عدن ومدير أمنها السابق شلال شايع، موجهاً إليهم بالتساؤل "إلى متى إغلاق جزيرة العمال"، مؤكداً على أنه يخص بهذا التساؤل مدير أمن عدن السابق شلال شايع، في إشارة إلى أن شايع هو صاحب قرار فتح الجزيرة من عدمه.

تركيا تهاجم التحالف العربي وتتهمه بالتسبب في انتكاسات قوات الشرعية باليمن

شن ياسين أقطاي، مستشار الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان هجوما حادا على التحالف العربي متهما اياه بالتسبب في انتكاسات الشرعية ضد الحوثيين والفشل في دحرهم

جاء ذلك في مقال نشره على صحيفة يني شفق التركية، وقال فيه إن "القوات اليمنية المحلية 'الشرعية' تمتلك من القوة ما يكفي لدحر جماعة الحوثي والتغلب عليها بالكامل، لو أعطيت لها الفرصة لذلك، أو بمعنى آخر لو لم يقف التحالف العربي ضدّها ويحول دون ذلك. نقول ذلك لأنّ معلومات دقيقة من ميدان المعركة تؤكد على أنّ القوات اليمنية الشرعية كلما حاولت التصدي بنفسها لجماعة الحوثي، لا تجد عائقًا أمامها سوى قوات التحالف ذاتها، لا أحد آخر".

واضاف مستشار أردوغان قائلا: "لا أحد يختلف على أنّ الحوثيين هم الجانب المخطئ من الأساس، إلا أنه ليس من الصحيح النظر إليهم على أنهم أقوياء لهذا الحد. ولا يمكن في المقابل محاولة تفسير عدم القدرة على دحرهم من خلال القول بعدم كفاءة أو عجز قوات التحالف. حيث أن القوة العسكرية وكذلك المادية التي تمتلكها قوات التحالف، إلى جانب وقوف الشعب اليمني النبيل الذي اعتمدوا عليهم لمساندتهم في الميدان، جميع ذلك يشكل قوة بإمكانها التغلب على جماعة الحوثي في وقت قصير وبأقل التكاليف.. هناك العديد من الأمثلة منذ بداية الأزمة إلى الآن، حول عدد المرات التي لا حصر لها التي قامت فيها قوات التحالف بمنع وإعاقة اليمنيين من التغلب على جماعة الحوثي. إضافة لذلك، فإن هناك مؤشرات على أنّ قوات التحالف تتعمد عدم تزويد قوات الحكومة الشرعية في اليمن بأسلحة نوعية، من شأنها صنع تفوق على قوات الحوثي، ما يشير إلى أنّ هناك إرادة واضحة في استمرار حالة الفوضى وعدم الاستقرار في اليمن.."

وسط تجاهل السلطة..أزمة وقود خانقة تعصف بالمواطنين في أبين

وسط غياب السلطة وتجاهل حكومة المناصفة وضع المجتمع المتردي تشهد مديريات محافظة أبين أزمة وقود خانقة لليوم الثالث على التوالي وسط انهشار للسوق السوداء وارتفاع الأسعار.

وقال مواطنون أن سعر دبة البترول وصلت الى ٢٠ ألف ريال وسط انتشار للسوق السوداء .

وحمل الأهالي الانتقالي والشرعية مسؤولية خلق أزمة في المشتقات النفطية، مطالبة بعدم إقحام المواطنين في صراعاتهم.

اتهموه بمخالفة القانون..قضاة ومحامون يهاجمون قرارات هادي الاخيرة

هاجم قضاة ومحامون قرار الرئيس هادي بتعيين نائب عام جديد للجمهورية بالمخالفة للقانون، حيث تم تعيين رجل عسكري من خارج السلطة القضائية مسؤولاً عن القضاء.

وأكد قانونيون فى نقاشات ساخنة على منصات التواصل الاجتماعي، أن قرار هادي يعني عسكرة القضاء، وتعيين مأمور الضبط القضائي بمنصب نائب عام للجمهورية.

وكان هادي أصدر قراراً جمهورياً بتعيين وكيل وزارة الداخلية اللواء أحمد أحمد صالح الموساي نائباً عاماً للجمهورية اليمنية مخالفا للقانون الذي يشترط أن يكون التعيين في القضاء من داخل السلطة القضائية، وأن يتدرج النائب العام في مناصب قضائية ويكون حاصلا على شهادة من المعهد العالي للقضاء.

وعلق القاضي/ أحمد الذبحاني على قرار الرئيس هادي بتعيين نائب عام، من جانب آخر ينفي صلاحية الرئيس في عزل القضاة بهذه الطريقة. وقال: لا يحق دستورا ولا قانونا عزل القضاة بهكذا طريقة، وتعيينهم بوظائف حكومية أخرى بشكل اعتباطي.

واعتبر القاضي الذبحاني ما جرى عبارة عن عزل لسيادة النائب العام بالمخالفة للدستور كون النائب العام هو المعني بالتحقيق مع رئيس الجمهورية وما سواه؛ ومنصبه محمي ما لم يكن تغييره لأسباب قضائية تخص القضاء ذاته بنقله لمنصب قضائي آخر لانتهاء الفترة ونحوه من التدوير، وترشيح بديل عنه من داخل السلطة القضائية، ورجالاتها وفقا للدستور أو القانون، وممن لا يقل درجته عن رئيس محكمة استئناف، وليس من خارجها مهما كان شأن وانتماء المعين.

وأشار الذبحاني أن النيابة العامة جهاز قضائي أصيل، وليس تابعا لرئاسة الجمهورية أو رئاسة الوزراء أو وزارة الداخلية، ومنصب النائب العام محاط بضمانات دستورية وعضو في مجلس القضاء.

وأكد أن القانون لم يعط رئيس الجمهورية إلا حق إصدار القرار؛ بعد أن تقرر رئاسة السلطة القضائية، ذلك كقرار كاشف وليس منشئ، بحسب أن القضاء مستقل وفقا للدستور.

وختم الذبحاني تعليقه على قرار الرئيس هادي في صفحته على فيس بوك، برفضه تسييس القضاء أو الزج به في أتون الصراعات ورفض أي قرارات تمس السلطة القضائية.

المستشار القانوني عمر الحميري أكد أن قرار تعيين النائب العام يخالف أحكام المواد [٥٦، ٥٧ بفقراتها (ب، ج، و)، ٦١، ٦٢] من قانون السلطة القضائية.

وقال الحميري إن القانون يشترط لتولي أعمال القضاء الحصول على شهادة معهد القضاء ويمكن الاستغناء عن هذا الشرط من سبق له العمل كموظف في النيابة العامة إضافة إلى شرط قضاء فترة تدريب لا تقل عن سنتين في القضاء وتسري الشروط السابقة على تعيين أعضاء النيابة وهو ما لا يتوفر في تعيين النائب العام.

وتابع الحميري، إضافة إلى اشتراط الكفاءة واعتماد معايير تقييم القضاة في الترقيات والتعيينات من واقع عملهم وتقارير التفتيش القضائي وفق أحكام المواد [٦١، ٦٢] من ذات القانون.

إضافة إلى اشتراط القانون وجوب ترشيح شخص النائب العام من قبل مجلس القضاء قبل تعيينه من قبل رئيس الجمهورية كشرط يحد من تداخل السلطات ولضمان تطبيق مبدأ استقلال السلطة القضائية إلا أن ذلك لم يثبت وهو ما يستوجب على رئيس الجمهورية مراجعة هذا القرار وإصداره وفق القانون.

وأشار الحميري إلى أنه رغم المسار المهني المشرف للعميد في وزارة الداخلية بحسب شهادات المتابعين وحصول على شهادة دكتوراه في القانون إلا أنها لا تكفي لشغل هذا المنصب المهم والمؤثر في النظام الجمهوري.

وفي ذات السياق لم يسلم قرار هادي بتعيين رئيس ونواب رئيس مجلس الشورى، واعتبر القانونيون القرار مخالفاً للقانون، حيث ينتخب رئيس مجلس الشورى من قبل أعضاء المجلس.

وقال المحامي توفيق الشعبي، لا يوجد أي نص في الدستور أو القوانين النافذة أو المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ولا مخرجات الحوار الوطني ولا مسودة الدستور ولا اتفاق الرياض ولا آلية التسريع لاتفاق الرياض تجيز لرئيس الجمهورية أن يعين رئيسا ونوابا لمجلس الشورى.

وتساءل المدير التنفيذي للمركز القانوني اليمني وأمين عام نقابة المحامين تعز توفيق الشعبي، في منشور على صفحته في فيس بوك، قائلاً: هل يعقل أن الرئاسة لا يوجد فيها مستشارون قانونيون.

دعوى قضائية مستعجلة ضد قرارات الرئيس هادي الأخيرة عام

في اول رد قضائي على قرار رئيس الجمهورية بتعيين نائب عام ، يستعد نادي القضاة الجنوبي بتقديم دعوى قضائية مستعجلة بالغاء القرار بهذا التعيين الصادر الجمعة الماضية.

وقالت القاضي صباح علوان رئيس المكتب التنفيذي للنادي في إفادة لصحيفة عدن تايم ان بيان سيصدر في وقت لاحق ، مشيرة ان جلسة الدعوى ستكون الاربعاء على أقل تقدير.

من جانبه قال القاضي شاكر محفوظ بنش الناطق الاعلامي لنادي القضاة الجنوبي بأن المكتب التنفيذي لنادي القضاة الجنوبي قد عكف منذ صدور بيانه يوم السبت الموافق ١٦/ ١/ ٢٠٢١م بشأن تحديد موقف النادي من قرار رئيس الجمهورية رقم (٤) لسنة ٢٠٢١م بتعيين د. أحمد أحمد صالح الموساي نائباً عاماً للجمهورية، على إعداد دعوى إدارية مستعجلة سيتقدم بها النادي أمام المحكمة الإدارية الابتدائية م/عدن يطلب فيها النادي من المحكمة بإلغاء ذلك قرار.

وأوضح القاضي شاكر في تصريحه أن الدعوى التي سيتقدم بها النادي قد اشتملت على توضيح لوقائعها وأسباب بطلان القرار والاسانيد والحجج القانونية.

وأشار الناطق الاعلامي للنادي في تصريحه أن من بين أهم الطلبات في الدعوى الحكم بإلغاء القرار الصادر من رئيس الجمهورية رقم (٤) لسنة ٢٠٢١م، مع إلزام الرئاسة والسلطة التنفيذية باحترام السلطة القضائية بهيئاتها وعدم التدخل في شئونها خلافاً للدستور والقانون، والأمر باستمرار النائب العام السابق بوظيفته ولا يجوز عزله الا وفقاً للإجراءات المحددة في الدستور وقانون السلطة القضائية.

وقال بأن النادي قد منح توكيلاً للمحامي د. صالح مهدي عبدالله . حنتوش العولقي للترافع عن النادي أمام المحكمة في الدعوى ودعا الناطق الاعلامي منتسبي النادي من السادة القضاة الى المؤازرة في حضور جلسات نظر الدعوى أمام المحكمة الإدارية الابتدائية م/عدن.

إستنكار واسع لتجاهل الحكومة افتتاح الإخوان ميناء لدعم الإرهاب في شبوة

اقدمت سلطة الاخوان بمحافظة شبوة على افتتاح مايسمى ميناء قنا بالشريط الساحلي للمحافظة والذي كان يستخدم بوقت سابق للتهريب وتنشط فيه تهريب الممنوعات والاسلحة، غير ان السلطة المحلية في شبوة اقدمت على افتتاح الميناء وتشغيله بشكل عشوائي دون رقابة او معايير تخضع لحكومة المناصفة التي تم تشكيلها مؤخراً وفقاً لاتفاق الرياض الذي رعاه التحالف العربي بين جميع الأطراف .

وغرد نشطاء حيال تداعيات هذا الحدث الى ان إخوان اليمن باتوا الان يمتلكون ميناء للتهريب في سواحل شبوة وسيتمكنون عبره من تهريب النفط وإدخال الممنوعات والأسلحة وكذلك جلب العناصر الارهابية الى اليمن وفقاً لمخطط ترعاه دول تدعم جماعة الاخوان، في حين ان السؤال الذي يدور حول المشتقات النفطية التي ستوردها البواخر للميناء ما اذا كانت ستباع في شبوة فقط ام ستهرب الى مليشيات الانقلاب بصنعاء خاصةً بعد العلاقه والتحالف الذي ظهر في العلن مؤخرا بين مليشيات الاخوان والانقلابيين في صنعاء.

وأشار نشطاء الى أن ميناء قنا تم تدشينه دون علم وزير النقل ولا حكومة المناصفه ودونما اي تنسيق مع التحالف العربي بوصفه المسؤول الاول عن حماية الشريط الساحلي لليمن، مستغربين من هذا الفعل المخالف لما نصت عليها بنود اتفاق الرياض وعدم اخضاع هذا الميناء الى الرقابة من قبل الجهات المعنيه بالحكومة.

ويتساءل الشارع والمتابعين لشأن اليمني عن تجاهل الحكومة والجهات المعنيه لممارسات محافظ شبوة الإخواني، فالموانئ على البحر العربي والاحمر لها جهات اختصاص هي من ترى احتياجها، في حين استغرب الجميع من ان السلطات المحلية ليس من صلاحيتها انشاء وإدارة الموانئ وانما تخضع لوزارة النقل التابعة للحكومة.

ويظل السؤال الذي يدور ما هو غرض افتتاح هذا الميناء بهذا التوقيت بعد تضييق الخناق على جماعة الاخوان بكل الدول العربيه وايقاف منابع التهريب والتمويل التابعه لها.

مليشيات الإخوان تعذب المُعتقل "ناصر سريع" في سجونها الخاصة بشبوة

تواصل المليشيات الإخوانية الإرهابية ممارسة أبشع صنوف الجرائم والاعتداءات ضد الجنوبيين في محافظة شبوة، وذلك في السجون التي توسّع في إنشائها هذا الفصيل الإرهابي.

ففي إطار هذا الإجرام الفظيع، أقدمت عناصر تابعة للقوات الخاصة بمليشيا الشرعية الإخوانية، على تعذيب المُعتقل أحمد ناصر قردع بن سريع الهلالي.

واستخدمت العناصر الإخوانية، التي تتبع المدعو لعكب الشريف، طريقة وحشية ومناطقية في تعذيب المعتقل الهلالي الهلالي" ليس وحده الذي طالته يد الغدر الإخوانية المجرمة، لكنّه يُضاف إلى سلسلة طويلة من الاعتداءات الخبيثة التي " ارتكبتها المليشيات التابعة لنظام الشرعية ضد الجنوبيين.

وتوسّعت المليشيات الإخوانية في إنشاء الكثير من السجون في محافظة شبوة، وهي مبانٍ يتعرّض فيها الجنوبيون لاعتداءات شديدة البشاعة التي ترتكبها المليشيات الإرهابية.

وتوثّق العديد من المعلومات الحقوقية أنّ الجرائم والانتهاكات الإخوانية الجسيمة في مجال حقوق الإنسان تنوعت بين إعدامات ومداهمة المنازل، وكذا الاختطاف، وقد قتل أكثر من معتقل في سجون الإخوان بعدما تعرَّضوا لتعذيب بشع.

وفيما يتفاقم هذا الإرهاب الإخواني الغادر، فإنّ القيادة السياسية الجنوبية، ممثلة في المجلس الانتقالي، تولي اهتمامًا كبيرًا بتوثيق الجرائم التي ترتكبها المليشيات الإخوانية التابعة لحكومة الشرعية ضد الجنوبيين، حفظًا لحقوق المواطنين من انتهاكات تطالهم، لن تسقط بالتقادم.

ويتفق محللون على أنّ توثيق الجرائم التي تطال الجنوبيين منذ عقود من قِبل الأنظمة المتعاقبة على الحكم في الشمال، أمام المحافل الدولية يحمل أيضًا أهمية كبيرة في مستقبل القضية الجنوبية، فيما يتعلق على وجه التحديد بخدمة القضية وعدالتها أمام المجتمع العالمي.

دار الإفتاء المصرية تعلق "على "زواج التجربة"

أعلنت دار الإفتاء المصرية أنها اطلعت على الأسئلة المتكاثرة الواردة إليها عبر مختلف منافذ الفتوى حول ما يسمى مبادرة "زواج التجربة".

وتُعنى تلك المبادرة بزيادة الشروط والضوابط الخاصة في عقد الزواج، وإثباتها في عقد مدني منفصل عن وثيقة الزواج، بهدف إلزام الزوجين بعدم الانفصال في مدة أقصاها من ٣ إلى ٥ سنوات، يكون الزوجان بعدها في حِلٍّ من أمرهما، باستمرار الزواج، أو الانفصال حال استحالة العشرة بينهما.

وقالت دار الإفتاء عبر صفحتها على فيسبوك: "هذه المبادرة بجميع تفاصيلها الواردة إلينا قَيْد الدراسة والبحث عبر عدةِ لجان مُنْبَثِقةٍ عن الدار، وذلك لدراسة هذه المبادرة بكافة جوانبها الشرعية والقانونية والاجتماعية؛ للوقوف على الرأي الصحيح الشرعي لها".

ونشرت الدار جزءا مما توصلت إليه اللجان التي شكلها المفتي، حيث قالت "ما يُسْمَّى إعلاميًّا بـ(زواج التجربة) مصطلح يحمل معاني سلبية دخيلة على قيم المجتمع المصري المتدين الذي يَأبى ما يخالف الشرع أو القيم الاجتماعية وتم استخدامه لتحقيق شهرة زائفة ودعاية رخيصة في الفضاء الإلكتروني".

وأهابت دار الإفتاء المصرية بجميع فئات المجتمع عدم الانسياق وراء دعوات حَدَاثة المصطلحات في عقد الزواج التي ازدادت في الآونة الأخيرة والتي يَكْمُن في طَيَّاتها حَبُّ الظهور والشُّهْرة وزعزعة القيم، مما يُحْدِث البلبلة في المجتمع، ويُؤثِّر سَلْبًا على معنى استقرار وتَماسك الأُسْرة.

إحتجاجات لأسر يافعية بعدن تطالب باطلاق سراح ابنائهم من سجون الحزام الأمني

خرجت عدد من الأسر اليافعية في عدن في وقفة احتجاجية مطالبين باطلاق سراح ابنائهم من سجون الحزام الامني اومحاكمتهم

وكان الحزام الامني قد اعتقل ٢٠ شخصا من ابنائهم قبل ٦ اشهر اثر اشتباكات اندلعت بينهم وبين افراد الحزام.

وطالب المحتجون في الوقفة الاحتجاجية التي نفذها عدد من ابناء يافع امام محكمة استئناف محافظة عدن، طالبوا فيها باطلاق سراح ابنائهم او محاكمتهم.

صفحه ٧

ناشطون يعرون الرئيس هادي..وثيقة تكشف فساد سابق للنائب العام الجديد

تتكشف فساد الرئيس هادي ومسؤوليه للعلن حيث كشفت وثيقة رسمية صادرة من قيادة شرطة محافظة البيضاء في حكومة هادي، عام ٢٠١٨ عن حقيقة الرجل الذي أصدر الرئيس هادي قراراً بتعيينه نائباً عاماً خلفاً للنائب العام السابق علي الأعوش.

وكشفت الوثيقة التي تداولها ناشطون موالون للمجلس الانتقالي الجنوبي الموالي للإمارات على مواقع التواصل الاجتماعي، أن احمد الموساي والذي كان يشغل منصب وكيل وزارة الداخلية بحكومة هادي، نهب مرتبات منتسبي وحدات وزارة الداخلية والشرطة في محافظة البيضاء لشهر ديسمبر من عام ٢٠١٦.

حيث تؤكد الوثيقة الموجهة إلى مدير عام الشؤون المالية بوزارة الداخلية من مدير عام شرطة البيضاء بأن وكيل الوزارة احمد الموساي استلم مرتبات شهر ديسمبر ٢٠١٦ الخاصة بشرطة البيضاء وبمبلغ ١٨٩ مليون ريال والمخصصة لـ(٢٣١٤) ضابط وفرد وجندي من منتسبي الداخلية والشرطة، كما تؤكد الوثيقة أن الموساي لم يصرف من المبلغ الذي استلمه ريالاً واحداً حتى تاريخ الوثيقة في ديسمبر ٢٠١٨.

الناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي طالبوا الموساي بالكشف عن مصير الملايين التي استلمها واختفت ولم تُصرف مرتبات منتسبي الداخلية في البيضاء لذلك الشهر، مطالبين الموساي توضيح مصير تلك الأموال قبل استلام منصبه الجديد كنائب عام.

كما تساءل الناشطون عن كيفية تعيين هادي لشخصية متهمة باللصوصية والسرقة من المال في منصب خطير ومهم كمنصب النائب العام.

الجمهورية اليمنية
وزارة الداخلية
شرطة محافظة البيضاء
مكتب المدير العام

بسم الله الرحمن الرحيم

شرطة محافظة البيضاء
الرقم: مكتب الشيوخ العام
الصادر
التاريخ: ١٨/٥/٢٠١٧
التاريخ: ١٨/١٢/٢٠١٦م
المرفقات:

الأخ / مدير عام الشئون المالية المحترم

تحية طيبة وبعد ،،

الموضوع / مرتبات شرطة محافظة البيضاء لشهر ديسمبر عام ٢٠١٦م

في البدء تهديكم إدارة عام شرطة م/البيضاء أطيب التحايا وتتمنى لكم التوفيق في مهامكم

نؤكد لكم بأنه تم صرف مرتبات شهر ٢٠١٦/١٢م والخاصة بشرطة محافظة البيضاء بنظر الأخ اللواء / احمد الموساني ضمن محافظات إقليم سبأ وبمبلغ (١٨٩,٠٠٠,٢٠٠) مائة وتسعة وثمانون مليون ومائتا ريال لعدد (٢٣١٤) ضابط وفرد وصف بموجب كشوفات المرتبات غير أن الأخ الوكيل لم يصرف منها ريالاً واحداً حتى ألان مع تكرار التوجيهات من عدد من الجهات المختصة باسترجاع المبلغ وصرفه لمستحقيه نظراً للمطالبة المتواصلة من قبل قيادة شرطة المحافظة بذلك .

مع العلم بأنها من بند الأجور والمرتبات والذي ينص على عدم صرفها او المواجهة فيها إلا بما هو موجود في قاعدة البيانات لضباط وأفراد شرطة محافظة البيضاء .

كما أنه تم تقديم الملفات لأكثر من مرة إلى معالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية وأمر بتوقيف مستحقاته حتى يتم الإخلاء بموجب قاعدة البيانات ..

لذا نرجو التكرم بعدم قبول أي إخلاء إلا بما هو مبين بكشوفات صرف الأجور والمرتبات .

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير ،،

❖ مرفق لكم الأوليات .

عميد ركن /
احمد علي الحمكاني
مدير عام شرطة م / البيضاء

المجلس الانتقالي يهدد هادي: التراجع عن القرارات أو الخطوات المناسبة

أعرب المجلس الانتقالي الجنوبي، في بيان له، مساء الأحد، عن استنكاره الشديد للمحاولات المتكررة الهادفة إلى تعطيل عملية استكمال تنفيذ اتفاق الرياض وإرباك المشهد وإفشال عمل حكومة المناصفة بين الجنوب والشمال المنبثقة عن الاتفاق.

وأوضح المجلس، أن حزمة قرارات الرئاسة اليمنية أحادية الجانب الصادرة يوم الجمعة بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٢١م، شكلت خروجاً صارخاً وانقلاباً خطيراً على مضامين اتفاق الرياض، وعملية التوافق والشراكة بين طرفي الاتفاق، مؤكداً أن تلك القرارات لا يمكن التعاطي معها.

وجدد المجلس تمسكه باستكمال تنفيذ كافة بنود اتفاق الرياض ودعا رعاة الاتفاق إلى استكمال عملية التنفيذ، مشدداً على أنه سيُقدِم على اتخاذ الخطوات المناسبة في حال عدم معالجة القرارات التي تم اتخاذها دون اتفاق مسبق.

الانتقالي: كان الأولى تنفيذ بقية بنود اتفاق الرياض وليس اصدار القرارات

قال المتحدث الرسمي باسم المجلس الانتقالي الجنوبي عضو هيئة الرئاسة علي الكثيري "استنكرنا القرارات أحادية الجانب و اعتبرناها تطور يعيدنا إلى نقطة الصفر التي تجاوزناها في اتفاق الرياض، وهو تصرف غير مفهوم في هذا الوقت نزلت فيه حكومة المناصفة إلى العاصمة عدن وبدأت تعمل في الميدان ومثل هذه القرارات الأحادية تستهدف تعطيل عملية سريان عمل الحكومة".

وأضاف الكثيري خلال حديثه لبرنامج "زوم سياسي" على قناة "عدن المستقلة" : نحن أكدنا ان هناك الكثير من بنود الاتفاق التي لازالت لم تنفذ وهي أولى أن تنفذ وليس إصدار قرارات من خارج الاتفاق، هذه الأمور تربك الساحة وبين طرفي الاتفاق وبالتالي دعونا الأشقاء في التحالف إلى اتخاذ موقف حازم تجاه هذه المسالة وان يعيدوا الأمور إلى نصابها من حيث ان لا تصدر أي أعمال او قرارات أحادية الجانب".

وتابع "ولن نتسامح مع أي محاولة تجعل من الاتفاق مدخلا للمساس بتضحيات شعبنا وأهدافه وقضيته".

اغتيالات وادي حضرموت.. إرهاب إخواني يُسجَّل ضد المجهول

يومًا بعد يوم، تتفاقم حلقات الإرهاب المصنوع إخوانيًّا في وادي حضرموت الغارق في فوضى أمنية صنعتها المليشيات الإخوانية التابعة لنظام الشرعية.

وأصبح وادي حضرموت مسرحًا لتفاقم ظاهرة الاغتيالات التي ترتكبها عناصر مجهولة لا يُستدل على هويتها، لكن سرعان ما يتبين أنّ الأمر عبارة عن مؤامرة إخوانية تستهدف إغراق هذه المنطقة بنيران الفوضى الغاشمة.

وفي حلقة جديدة من مسلسل الاغتيال الخبيث، قتل شاب عشريني في منطقة عينات شرق مديرية تريم، بنيران مسلحين مجهولين.

وكشف مصدر أمني عن مقتل (ر. ي. ك) برصاص مسلحين مجهولين، في ظل حالة انفلات أمني بمدن وادي حضرموت الخاضعة لسيطرة مليشيا الشرعية الإخوانية.

هذه الجريمة على فداحتها وخستها، لكنّها لا تثير أي استغراب، فالمليشيات الإخوانية الإرهابية تملك باعًا طويلة في الوقوف وراء هذه الجرائم سواء من خلال التنفيذ المباشر أو إفساح المجال أمام عناصر إجرامية بارتكابها.

وبات من الواضح أن أي منطقة في الجنوب تتعرّض لاحتلال إخواني غاشم ستظل مرتعًا لفوضى أمنية مرعبة تصنعها المليشيات الإرهابية التابعة لنظام الشرعية بغية تعزيز قبضتها على الأرض.

اللافت أنّ وادي حضرموت بات مسرحًا لتفشي الاشتباكات المسلحة التي تندلع بين عصابات إرهابية، وكذا صراعات قبلية تغذّيها المليشيات الإخوانية وذلك من أجل إغراق هذه المنطقة بنيران الفوضى.

كما أنّ إشهار المليشيات الإخوانية لسلاح الاغتيالات ضد الجنوبيين يُضاف إلى سلسلة طويلة من الجرائم التي ارتكبها هذا الفصيل الإرهابي، على نحوٍ برهن على حجم العداء والطائفية الخبيثة الموجّهة ضد الجنوب وشعبه.

وإزاء تفاقم هذا الإرهاب الحاد، فإنّ الخلاص من هذا الوضع المرعب لن يتحقّق من دون أن يتم استئصال النفوذ الإخواني بشكل كامل من مختلف أراضي الجنوب، وألا يُسمح لهذا الفصيل الإرهابي للتمدّد على الأرض، لما يحمله ذلك من كلفة كبيرة على الجنوبيين.

نادي القضاة الجنوبي: قرار تعيين النائب العام مُخالف للقانون

أعلن نادي القضاة الجنوبي، اليوم السبت، تحفظه على قرار الرئيس اليمني المؤقت عبدربه منصور هادي، بتعيين المدعو أحمد الموساي نائبًا عامًا، مبينًا أن القرار مُخالف لأحكام الدستور وقانون السلطة القضائية.

وأكد أن القرار صدر دون أن يمر بالإجراءات التي حددها قانون السلطة القضائية بشأن تعيين النائب العام، مشيرًا إلى أن القرار يتنافي مع مبدأ استقلالية السلطة القضائية والمعايير الدولية بشأن القضاء واستقلاليته.

واستغرب من تعيين ضابط أمني بوزارة الداخلية بهذا المنصب القضائي، الذي كان يفترض أن يتولاه شخص ينتمي للقضاء.

ودعا مجلس القضاء الأعلى إلى تحمل مسؤولياته وواجباته، والقيام بالاعتراض والتصدي لهذا القرار، والامتناع عن العمل به احترامًا للدستور ولقانون السلطة القضائية.

وشدد على أنه سيتخذ كافة الإجراءات القانونية؛ للتصدي لهذا القرار المُخالف للدستور والقانون.

ونوه إلى أن "هادي" خرج عن حدود ما رسمه له الدستور والقانون من سلطات.

الإنتقالي يرفض قرارات هادي الأخيرة..تجاوزات وتصعيد ضد إتفاق الرياض

خرج المجلس الانتقالي الجنوبي عن صمته تجاه تجاوزات الرئيس هادي مؤكدا، رفضه للقرارات أحادية الجانب التي أصدرها الرئيس عبدربه منصور هادي مؤخراً.

وأشار المجلس في تصريح للمتحدث الرسمي باسم المجلس، وعضو هيئة الرئاسة الأستاذ علي الكثيري إلى أن هذه القرارات تعد تصعيداً خطيراً وخروجاً واضحاً ومرفوضاً عن ما تم التوافق عليه، ما يعد نسفاً لاتفاق الرياض.

فيما يلي نص التصريح:

مثلت القرارات أحادية الجانب التي اصدرها الرئيس عبدربه منصور هادي تصعيداً خطيراً وخروجاً واضحاً ومرفوضاً عن ما تم التوافق عليه، ما يعد نسفاً لاتفاق الرياض.

تتدارس هيئة رئاسة المجلس ما حدث وستعلن موقفاً رسمياً في القريب العاجل.

علي الكثيري

المتحدث الرسمي للمجلس الانتقالي الجنوبي

عضو هيئة الرئاسة

المحرمي" يقيل قائد اللواء " الثالث عمالقة..السبب!!

وسط خلافات تعصف بقيادات الجنوبية في الساحل الغربي سببها طارق صالح الذي يحاول جاهدا تفكيك قوات العمالقة حتى يتسنى له الوضع بالسيطرة الكاملة على الساحل أصدر القائد العام لألوية العمالقة العميد أبو زرعة المحرمي قرارا قضى بإقالة قائد سلفي يقود أحد ألوية العمالقة وتعيين قائدا آخر بديلا عنه.

وقالت مصادر في العمالقة أن المحرمي أصدر قرار بإقالة العقيد علي ناصر المكنى (أبو عيشه) قائد اللواء الثالث عمالقة (لواء اللحجي) وعين القائد نبيل هادي الردفاني بديلا عنه.

وتأتي هذه الإقالة في ظروف غامضة لم يعرف حتى الان سبب الاقالة الا ان المؤشرات تشير لطارق صالح حيث يعمل على تفكيك القوات المرابطة فى الساحل.

السقلدي عن قرارات هادي الأخيرة: فضائح بقرارات جمهورية

حين يُقال رئيس حكومة من منصبه بقرار جمهوري بسبب فشله وفساده، ويُحال بناءً على ذات القرار:(قرار جمهوري برقم ١٨٠ لعام٢٠١٨م) الى المحاكمة، ثم بعد شهور فقط يتم تعيينه مستشارا للرئاسة، ويتنهي به مطاف القرارات السياسية رئيسا لمجلس الشورى،فهذا لا يُؤكد فقط فساد هذه السلطة، ولا فقط بأنها لا تكافح الفساد والفاسدين، بل أنها تتبناه وتشجعه على رؤوس الأشهاد بقرارات جمهورية وتمكنه من أن يبسط جناحيه الى أبعد مدى، كما ويشير صراحة الى إننا إزاء سُلطة فساد بامتياز، سلطة فساد قديمة تتجدد يوما إثر يوم كامتداد طبيعي لسلطات فساد ولعهد فوضوي ولد من رحم عهد الانقلاب الأكبر(سلطة ٧يوليو١٩٩٤م) الذي استهدفَ الوحدة بحرب ٩٤م وأصابه في مقتل،و أعادَ على أنقاضه ترسيخ حكم القوى التقليدية المناوئة لأي مشاريع سياسية وطنية تستهدف إقامة دولة مدنية تحتكم للقانون.

ليس المجلس الانتقالي الجنوبي وحده من غضب أو يجب أن يغضب من هكذا قرار، فثمة سخط كبير أجتاح كثير من عامة الناس ومن نُـخب اعتبرته مؤشرا على علو كعب الفساد وتغوله، في ظروف عصيبة كهذه، والتي وبرغم مرارتها إلا أن كثير من الناس بالأسابيع الماضية قد استبشروا خيرا بعد أن صمتت البندقية بأن الأمور ستتجه صوب التهدئة ونحو رفع المعناة التي تعصف بهم بقسوة على كل الصُعد.

ولو أن الغضب الانتقالي كان له عدة أسباب أخرى ليغضب- بحسب ما صدر عنه-، منها أن هذه القرارت التي أُعلنت الليلة الماضية وشملت(تعيين بن دغر،وقرار تعيين النائب العام، الذي اتى من خارج السلك القضائي وما للانتقالي من مآخذ على هذا النائب بسبب مشاركته العسكرية الفاعلة بمحاولة اقتحام عدن طيلة الأشهر الماضية بصفته القيادية الأمنية، وقرار افتتاح ميناء قنا من طرف سياسي واحد وقبل موعده وتوظيفه توظيف سياسي حزبي بحت)، كانت قرارات كافية للانتقالي ليعبّر عن سخطه منها ومما تحمله من مؤشرات تحمل بذور فشل الشراكة بين عباراتها، وتؤكد له شكه من جدّية الطرف الآخر بالقبول بالطرف الجنوبي كشريك وصاحب قضية عادلة، ومن نوايا هذا الطرف بشراكة حقيقية تؤسس لأرضية صلبة تمضي بالجميع باتجاه طاولة حوار مستديرة للتسوية سياسية شاملة ودائمة للأزمة اليمنية والقضية الجنوبية.

لعمري أن الانتقالي اليوم الانتقالي الجنوبي قد بدأ يعض أصابع الندم من قرار شراكته السياسية مع قوى محتالة وماكرة لا تقيم ترعى عهدا ولا تحفظ وعدا ، وبدأت تفترسه الظنون، كما وتتناهبه الشكوك بضراوة من أن يتخذ منه التحالف مجرد كُـبرى عبور وقفاز سياسي إلى حين...يعزز لديه أي الانتقالي هذه المخاوف الجهود الأممية التي يبذلها المبعوث (مارتن جريفت)والتي تشير – حتى الآن على الأقل- إلى استثناء الطرف الجنوبي من نقاشات خطة التسوية التي يزمع أن يعلنها قريبا والمعروفة بالبيان المشترك. فاستبعاد الطرف الجنوبي والانتقالي تحديدا من نقاشات هذه المسودة قبل الاتفاق عليها سيعني بالضرورة أن الجنوب خارج الخارطة السياسية المُـقبِلة حتى وأن شارك في حوارات وتسويات قادمة، فهي لن تعدو سوى تحصيل حاصل، وحفلة إعلامية لإشهار ما تم الاتفاق عليه مسبقاً ونسخة مكررة من حوارات الموفنبيك.

اليافعي يدعو الانتقالي للإنسحاب من الحكومة وإعلان الحكم الذاتي رداً على قرارات هادي

دعا الصحفي والمحلل السياسي الجنوبي ياسر اليافعي المجلس الانتقالي للانسحاب من الحكومة واعلان الحكم الذاتي .رداً على قرارات هادي الاخيرة التي تمثل نسفاً لاتفاق الرياض

وقال اليافعي في تغريدة له على منصة تويتر : كلما حدثت انفراجه لتوحيد الصفوف ضد الحوثي، هادي وعلي محسن .يعيدون الأمور الى نقطة الصفر

. ولفت الى ان الانتقالي يرفض تعينات هادي ويعتبرها تصعيد خطير ونسف لاتفاق الرياض والتفاهمات الأخيرة

واضاف: على السعودية ان تحدد موقف او الانتقالي يعلن انسحابه من الحكومة وعودة قيادته على عدن وإعلان الحكم .الذاتى

مطالبات واسعة بإقالة قيادة البنك المركزي اليمني في عدن واحالتهم للتحقيق

بعد كارثة إنهيار العملة طالب سياسيون وناشطون يمنيون ومحللون اقتصاديون بسرعة اقالة إدارة البنك المركزي اليمني .الحالية واحالتها للتحقيق

وتصاعدت الدعوات المطالبة بإقالة قيادة البنك الحالية في مستوياتها الاولى والثانية وحتى الثالثة بشكل كبير خلال يومين .عقب انهيار مخيف للعملة المحلية

وقال المطالبون بمحاسبة قيادة البنك المركزي اليمني الحالية ان جمعية صرافين تجارية باتت تمارس نشاط البنك وتعبث بالعملة .الوطنية وسوق الصرف وهو امر لم يحدث في أي دولة بالعالم

ودعا المطالبون الى ضرورة تشكيل لجنة تحقيق في حالة التردي الكبيرة والعبث والعشوائية التي يعيشها البنك على كافة .الأصعدة

لتردي خدماتها..مشتركو سبأفون في عدن يطالبون بإعادتها الى صنعاء

بعد اقل من عام لافتتاحها في عدن ابدى مشتركوا شركة سبأفون استياءهم من سوء خدمات الشركة مطالبين باعادتها الى .صنعاء

وطالب مشتركون في شركة سبأفون للهاتف النقال باعادتها الى صنعاء مؤكدين ان الفرع الذي تم افتتاحه في عدن لايقدم أي خدمات .

وأوضح المشتركون ان الأرقام التي لديهم لايمكن لها الاتصال دوليا ولا تتوفر فيها خدمات الانترنت او غيرها.

ودعا المشتركون الى إعادة الشركة الى وضعها السابق موضحين ان الوضع الحالي سيء للغاية.

نقطة امنية لمليشيا الشرعية في النقبة بشبوة تعتقل جندي من المقاومة الجنوبية

تواصل مليشيا الشرعية ملاحقة ابناء شبوة المنتسبين للمقاومة الجنوبية والنخبة الشبوانية حيث اعتقلت ملشيات الإصلاح .الارهابية الشاب مازن الجفري، في النقبة بمحافظة شبوة

وقالت مصادر محلية إن القوات الخاصة اعتقلته لحمله بطاقة عسكرية لألوية المقاومة الجنوبية، مشيرة إلى اقتياده لمعسكر .القوات الخاصة

يأتي ذلك وسط صمت التحالف عن جرائم المليشيات في محافظات الجنوب بينها شبوة